

مذكرات جلب

يقتضي حضور الأشخاص التالية أسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم فإن لم يحضروا تجري عليهم الأحكام المنصوصة في قانون أصول المحاكمات الجزائية

الاسم	المحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجريمة
خليل محمد سالم	صلح عمان	١٩٧٩/١٠/١٥	٩ صباحاً	جزائية
صخر الخليف الاحمد	"	١٩٧٩/١٠/٢٠	"	"
عيسى العبيدان مصطفى	"	١٩٧٩/١٠/٢٠	"	"
عبد الحليم عبد السلام يوسف عاشور	"	١٩٧٩/١٠/٢٠	"	"
سليمان عواد حسن سلامه	"	"	"	"
سمير شمس	"	١٩٧٩/١٠/٢٠	"	"
نظمي احمد علان	صلح الزرقاء	١٩٧٩/١٠/١٠	"	شيك بدون رصيد
فاطمة سليم هدا الله	"	١٩٧٩/١٠/١٤	"	مصادمات كاذبه
طالب فقير طالب	"	"	"	"
علي محمد هضر	"	"	"	"
فلاح سالم عبد الله	"	"	"	"
كمال عواد رماله	"	١٩٧٩/١٠/١١	"	التهرب

هكذا من الشهود

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

بسم : الاثنين ١٠ ذو القعدة سنة ١٣٩٩ هـ الموافق ١ تشرين اول سنة ١٩٧٩ م. العدد ٢٨٨ ٥

الفهرس

صفحة

نظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٧٩	نظام معدل لنظام الانتقال والسفر لجامعة اليرموك	١٧٤٢
نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٧٩	نظام معدل لنظام خلاوة غلام المعيشة لموظفي البلديات المتقاعدين	١٧٤٣
نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٩	نظام معدل لنظام صندوق الضمان الاجتماعي للعاملين في وزارة التربية والتعليم	١٧٤٤

١٧٤٦	تعليمات صادرة عن وزير الشؤون البلدية والقروية
١٧٥٠	تعليمات مراقبة العملة الأجنبية

مديرية المطابع العسكرية

نخ الرئيس للعلماء والباحثين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٩/٥
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٧٩

نظام معدل لنظام الانتقال والسفر لجامعة اليرموك

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الانتقال والسفر لجامعة اليرموك لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع النظام رقم (٨٩) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (١٦) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٦ :

تدفع الجامعة اجور سفر عضو هيئة التدريس الاردني وزوجته واولاده دون سن الثامنة عشرة من مكان اقامته حين التعاقد معه الى المملكة واجور النقل الجوي للكعب والامتنع المائدة له ولافراد عائلته بمعدل عشرة كيلو غرامات للفرد الواحد كحد اعلى على ان لا يزيد الوزن الكلي للكعب والامتنع المائدة لعضو هيئة التدريس وافراد عائلته على ثلاثين كيلو غراما . ويدفع ما يبادل اجور النقل الجوي التي يستحقها عضو هيئة التدريس وافراد عائلته اذا لم النقل بواسطة اخرى .

١٩٧٩/٩/٥

الحسين بن طلال

وزير الاعلام ووزير الانشاء والتعمير ووزير دولة
للشؤون الخارجية بالوكالة
عدنان ابو عوده
رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
عبد السلام المجالي

وزير وزير الاوقاف والشؤون وزير العدل وزير السياحة والآثار
الداخلية والمؤسسات الاسلامية
سليمان هزازي كامل الشريف احمد هادي الكرم الطراونة عصام المجلوني غالب بركات

وزير الصناعة والتجارة وزير الشؤون وزير الصحة
وزير التامين بالوكالة الثقافة والشباب البلدية والتربية
نجم الدين القداني الشريف فواز شرف ابراهيم ايوب عبد الرؤوف الروابدة

وزير وزير وزير وزير وزير
المواصلات الزراعة النقل الاشغال العامة المالية
سميح التل حكمت المسكت علي سحيات سعيد بينو محمد القديس

نخ الرئيس للعلماء والباحثين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٩/٥
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٧٩

نظام معدل لنظام علاوة غلاء المعيشة

لموظفي البلديات المتقاعدين

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام علاوة غلاء المعيشة لموظفي البلديات المتقاعدين لعام ١٩٧٩) ويقرأ مع النظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٢ - تسري تعليمات علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين المعمول بها على موظفي البلديات المتقاعدين واية تعديلات تطرأ على تلك التعليمات او تحمل محلها .

١٩٧٩/٩/٥

الحسين بن طلال

وزير الاعلام ووزير الانشاء والتعمير ووزير دولة
للشؤون الخارجية بالوكالة
عدنان ابو عوده
رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة
وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
عبد السلام المجالي

وزير وزير الاوقاف والشؤون وزير العدل وزير السياحة والآثار
الداخلية والمؤسسات الاسلامية
سليمان هزازي كامل الشريف عصام المجلوني احمد عبد الكريم الطراونة غالب بركات

وزير الصناعة والتجارة وزير الشؤون وزير الصحة
وزير التامين بالوكالة الثقافة والشباب البلدية والتربية
نجم الدين القداني الشريف فواز شرف ابراهيم ايوب عبد الرؤوف الروابدة

وزير وزير وزير وزير وزير
المواصلات الزراعة النقل الاشغال العامة المالية
سميح التل حكمت المسكت علي سحيات سعيد بينو محمد القديس

نظام التأمين للمشتريين للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٩/٩/٥

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٩

نظام معدل لنظام صندوق الضمان الاجتماعي

للعاملين في وزارة التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق الضمان الاجتماعي للعاملين في وزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٧٩) ويقرأ مع النظام رقم (٥٤) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

١ - باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة (ب) منها (ولمجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس تعديل قيمة الاشتراك) :

٢ - باضافة الفقرة (ج) التالية اليها

ج - لا يحق لغير الاردنيين الاشتراك في الصندوق و

المادة ٣ - تعدل المادة (٦) من النظام الاصلي بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ج - يدفع المشترك مبلغ مائة دينار حين وفاة احد والديه او زوجته او احد اولاده وفق الشروط التالية :-

١ - ان يكون المشترك المعيل الوحيد للوالدين او احدهما

٢ - ان لا يقل عمر الولد المتوفى عن سنة واحدة

٣ - ان لا يدفع هذا التعويض لأكثر من مشترك واحد

المادة ٤ - يلغى نص المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ - يدفع للمشارك عند انتهاء خدماته في الوزارة بغير العزل او الاستغناء عن الخدمة او الاستقالة او فقد الوظيفة تعويض مجزوا كما يلي :

١ - (٤٠٠) دينار عن مدة الخمس عشرة سنة الاولى مع خدمته في الوزارة .

٢ - (٤٠) دينار عن كل سنة من سنوات الخدمة التالية في الوزارة .

ب - ١ - لا ترد المبالغ المحسومة الى المشترك اذا كانت خدمته في الوزارة اقل من ٥ سنوات او انتهت خدماته فيها بالعزل أو فقد الوظيفة .

٢ - يرد نصف المبالغ المحسومة الى المشترك اذا كانت مدة خدمته في الوزارة اكثراً من (٥) سنوات وانتهت خدمته فيها بالعزل أو فقد الوظيفة أو الانتقال لدائرة حكومية أخرى .

٣ - ره الى المشترك اذا انتهت خدمته بالاستقالة أو الاستغناء عن الخدمة المبالغ التي حصت منه .

ج - عند احالة المشترك عن التقاعد وكانت له خدمة مقبولة للتقاعد في دوائر حكومية أخرى فتحسب له منها لغايات التعويض المقرر بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة مدة لا تزيد عن خمس سنوات .

الحسين بن طلال

١٩٧٩/٩/٥

وزير الاعلام ووزير الانشاء والتعمير
وزير دولة للشؤون الخارجية بالوكالة
رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة وزير
التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
عبد السلام المجالي
عنان ابو عوده

وزير الداخلية سليمان مرار	وزير الاوقاف والشؤون والمختصات الاسلامية كامل الشريف	وزير الشؤون المعدل عبد الكريم الطراونه	وزير السياحة والاثار غالب بركات
وزير الصناعة والتجارة وزير التكوين بالوكالة لعم الدين الجباني	وزير التنمية والشباب الشريف نوال شرف	وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايسوب	وزير الصحة عبد الرؤوف الروابدة
وزير للاواصلات سميد التل	وزير الزراعة حكمت الساكت	وزير النقل علي سحيبات	وزير الاشغال العامة سميد يونس
			وزير المالية محمد الدباس

تعليمات

صادرة بموجب المادة الثامنة من النظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٦
استناداً لأحكام المادة الثامنة من نظام تنظيم وإدارة وزارة الشؤون البلدية والقروية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٦ أصدر
التعليمات الآتية وأضمتها موضع التنفيذ اعتباراً من ١٩٧٩/٨/٢٧ .

وزير الشؤون البلدية والقروية
إبراهيم أيوب

وصف الوظائف والتعليمات العمل

— لمديرية التخطيط الاقليمي

— لمديرية تنظيم المدن والقرى والابنية

مديرية التخطيط الاقليمي

تتولى هذه المديرية مسؤولية الاشراف المباشر والتوجيه والمتابعة لاجمال التخطيط الاقليمي بالتنسيق مع المجلس
القومي للتخطيط والوزارات والمؤسسات العامة وذلك في مجالات التنمية بما في ذلك ما يلي :

- ١ — وضع اطار الاسس والقواعد العامة لخطط التنمية الاقليمية واعدادها .
- ٢ — اعداد خطط التنمية الاقليمية والطبيعية للمدى البعيد والمدى القصير لاقاليم المملكة المختلفة .
- ٣ — القيام بالدراسات والابحاث اللازمة لشؤون التخطيط الاقليمي الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والعمرانية
والبيئية .
- ٤ — تحضير مخططات الاعمار الاقليمي للمناطق الحضرية داخل حدود الاقاليم وبيان استعمالات الاراضي عليها .
- ٥ — الاشراف على اعمال الشركات الاستشارية العاملة مع الوزارة في مجال التخطيط الاقليمي .
- ٦ — تحضير الانظمة والنشريات النموذجية الخاصة بقوانين التخطيط الاقليمي وانظمة البناء والتطوير .

مدير التخطيط الاقليمي :

يمارس من شغل هذه الوظيفة المهام التالية :

- ١ — تنفيذ السياسة العامة للوزارة وقرارات اللجان الوزارية فيما يتعلق باعمال التخطيط الاقليمي والتنمية العمرانية .
- ٢ — وضع برامج التنسيق والتكامل بين خطط التنمية الاقليمية لمختلف الاقاليم على مستوى المملكة .
- ٣ — يولى مسؤولية الاشراف الفني والاداري على الجهاز الوظيفي التنفيذي لاقسام المديرية .
- ٤ — وضع برامج العمل لاقسام المديرية والاشراف على تنفيذها والتنسيق بين اعمالها وتوجيهها والتنسيق مع الدوائر
الاجرى في الوزارة ومتابعة نشاطات تنفيذ خطط التنمية .
- ٥ — تقديم التقارير والدراسات الدورية الى الوزير عن سير العمل في المديرية واقسام الاقاليم .
- ٦ — متابعة النشاطات والمؤتمرات والنشرات والكتب والتدورات المتعلقة بالتخطيط الاقليمي ووضع البرامج لايضاد
البيئات للدورات التدريبية في هذا المجال .
- ٧ — وضع التشريعات النموذجية اللازمة لتنفيذ وتنشيط الاعمار الاقليمي .

يدير مدير التخطيط الاقليمي الاقسام التالية :

١ - قسم الابحاث :

يمارس هذا القسم المهام التالية :
يختص بعمل وتحليل الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية وتجميع وتبويب المعلومات اللازمة
لاعمال التخطيط والتنمية الاقليمية ودراسات السكاه الاقتصادية وتركيب المعالمة وتحضير السياسات الخاصة
بمناصر للتنمية وإبراجها ومشاريعها .

١ - اقسام التخطيط للاقاليم

يمارس هذه الاقسام المهام التالية :

يختص بتحضير مشاريع استراتيجيات التخطيط الاقليمي والتخطيط الطبيعي للاقاليم والمناطق الحضرية وتحضير
استعمالات الاراضي المختلفة ووضع المعايير اللازمة لها وتحضير مخططات الاعمار الاقليمي للمناطق الحضرية في
الاقاليم .

٢ - قسم الرسم

يمارس هذا القسم المهام التالية :

يختص برسم اللوحات والمخططات واتجاهها والاشراف والمراقبة على مستودع الادوات الفنية واللوازم ومستودع
الخرائط وحفظها وتسجيلها وتبويبها وترتيبها وطباعتها .

١ - قسم الادارة

يمارس هذا القسم المهام التالية :

يختص بشؤون السكرتارية والطباعة والملفات والمكتبية وتبويب المعلومات وطباعة التقارير وتحضير المعاملات
الادارية وشؤون ديوان المديرية .

مديرية تنظيم المدن والقرى والابنية .

١ - تتولى هذه المديرية مسؤولية الاشراف المباشر والمتابعة والادارة لجميع اعمال تنظيم المدن والقرى مختلف مناطق
المملكة بما في ذلك ما يلي :

- ١ — تحضير المخططات التنظيمية الهيكلية والتفصيلية للمدن والقرى وبيان تفاصيل استعمالات الاراضي المختلفة
عليها وذلك وفقاً لمخططات التنمية الاقليمية .
- ٢ — دراسة والقرار المشاريع المعارية الرئيسية التي يقرر مجلس التنظيم الاعلى الانظمة الخاصة بها .
- ٣ — تحضير المخططات التنظيمية التفصيلية للمياهين العامة في المدن والقرى .
- ٤ — تحديد مواقع المرافق العامة .
- ٥ — ابداء الرأي الاستشاري التنظيمي للاراضي المطلوب بنائها .
- ٦ — دراسة واقرار مشاريع التقسيم والافرازات الخاصة للاراضي الخارجة عن نطاق مسؤولية المجالس
البلدية والقروية .
- ٧ — مراقبة تنفيذ الابنية وفقاً لاستعمالات الاراضي المقررة واحكام وقوانين البناء والتنظيم .
- ٨ — القيام بكافة اعمال المسح الميداني المتعلقة بالمشاريع التنظيمية والمعاملات .

هكذا من أهل

٩ - القيام بجميع العمليات التي تتطلبها اعمال المسح من رسم وتدقيق وحساب . احداثيات ونقاط الارتفاعات وحساب المساحات .

١٠ - تنفيذ مشاريع التنظيم على الطبيعة .

ب- يوزع العمل في مديرية تنظيم المدن والقرى والابنية وفقا لما يلي :

مدير تنظيم المدن والقرى والابنية :

يمارس مشغل هذه الوظيفة المهام التالية :

١ - العمل على تنفيذ السياسة العامة للوزارة بما يتعلق باعمال تنظيم المدن والقرى .
٢ - الاشراف الفني والاداري على اقسام المديرية والتنسيق بين اعمالها وتوجيهها والتنسيق مع الدوائر الاخرى في الوزارة .

٣ - وضع خطة عمل زمنية للاقسام المختلفة في المديرية بالتعاون مع رؤساء هذه الاقسام والاشراف والرقابة على تنفيذ هذه الخطة .

٤ - العمل على تحسين مستوى الانتاج من حيث السرعة والكفاءة والدقة المطلوبة لاعمال التنظيم المختلفة :

٥ - تقديم تقرير شهري للوزير عن خلاصة الاعمال في كافة الاقسام التابعة له على ضوء تقارير رؤساء هذه الاقسام والجدول الزمني لعمل كل منها .

٦ - يقوم بتوقيع المراسلات الصادرة عن الوزارة فيما يتعلق بالمديرية باستثناء ما حصرت صلاحية توقيعها بالوزير بمقتضى القوانين والانظمة او ما اتصل بالتزام مالي او التوظيف او انتهاء الخدمة والامور ذات العلاقة بالسياسة العليا للوزارة .

يلعب مدير تنظيم المدن والقرى والابنية الاقسام التالية :

١ - قسم التنظيم

- يمارس هذا القسم المهام التالية :

- يتولى رئيس قسم التنظيم الاشراف على تنفيذ البرامج للوضوعة لعمل المخططات التفصيلية للمدن والقرى والتقييد بهذه الخطة حسب الاولويات المقررة .

- وضع اسس واحكام وشروط التنظيم والابنية للمشاريع عند دراستها .

- مساعدة مهندس التنظيم في المحافظات باجراء الدراسات التنظيمية اللازمة للمدن والقرى .

- تزويد دائرة الخدمات بالمخططات التنظيمية بعد تصديقها تمهيدا لاجراء دراسات الخدمات وما يتعلق بالمياه والمجاري والكهرباء والطرق وغيرها .

- اجراء الدراسات التعديلية التي تفرحها المجالس المحلية او مهندسو المحافظات .

- اعداد الدراسات اللازمة لمجلس التنظيم الاعلى .

- يتولى رئيس القسم مهمة الاشراف الفني والاداري على موظفي القسم .

- يقدم رئيس القسم تقريرا شهريا للمدير عن منجزات القسم والمقترحات التي من شأنها زيادة الانتاج والمراقبة على تنفيذ المخططات التنظيمية .

١ - قسم الابنية وتقسيم الاراضي .

يمارس هذا القسم المهام التالية / :

- دراسة مشاريع الافراز وتقسيم الاراضي للمناطق الواقعة خارج نطاق مسؤولية المجالس البلدية والقروية .
- دراسة مخططات الابنية المطلوب ترخيصها الواقعة في المناطق خارج حدود المخططات الهيكلية للمدن والقرى .
- تجهيز وثيقتي الافرازات والمبايع على لوحات الاراضي في المناطق المختلفة .
- رفع المعاملات الى اللجنة الفنية المكلفة للموافقة والترخيص .
- يتولى رئيس القسم مهمة الاشراف الفني والاداري على موظفي القسم .
- يقدم رئيس القسم تقريرا شهريا للمدير عن منجزات القسم والمقترحات الخاصة برفع مستوى العمل .

٢ - سكرتارية مجلس التنظيم الاعلى .

يمارس هذا القسم المهام التالية

- يتولى سكرتير مجلس التنظيم الاعلى رئاسة هذا القسم ومسؤولية الاشراف الفني والاداري على موظفيه .
- تحويل جميع المخططات التنظيمية الى اللجان المعنية لسيرها بالمراحل القانونية حسب الاصول .
- دراسة التعديلات المقترحة من قبل اللجان المحلية او اللوائية .
- تبليغ قرارات مجلس التنظيم الاعلى للجهات المعنية .
- نشر قرارات مجلس التنظيم الاعلى واللجان اللوائية في الجريدة الرسمية .
- متابعة سير المراحل القانونية بمخططات التنظيم لدى الجهات المختصة والجريدة الرسمية والجرالد المحلية .
- دراسة جميع القرارات والاقتراحات والاعتراضات الواردة من اللجان اللوائية والمحلية على المخططات والتنظيم واجراء الكشوفات الميدانية اللازمة وابداء الرأي التنظيمي بها ومن ثم تعرض على مجلس التنظيم الاعلى .

- تدوين قرارات مجلس التنظيم الاعلى في سجل خاص وطباعتها وتوزيعها على جميع الاعضاء والجهات المعنية .

- حفظ السجلات الادارية والفنية الخاصة بمجلس التنظيم الاعلى وجميع المخططات المصدقة .

١ - قسم المساحة والاستعمال

يمارس هذا القسم القيام بالاعمال المساحية وخاصة ما يلي :

- مسح القرى والمدن وتثبيت الابنية

- مسح مخططات طبوغرافية

- تدقيق مخططات المسح الجوي

- اعداد مخططات الاستهلاك

- تحضير مخططات تعديلات التنظيم وتطبيقها

- عمل بروفيلات للشوارع والمياه والمجاري

- اعطاء استقانات للشوارع

- اعطاء الاقسى للمتعهدين على اختلاف انواعها

- دراسة لفضلات الطرق ومعاملتها

- مراقبة وتدقيق الاعمال المساحية المعدة من قبل مساحي الوزارة والمحافظات وكذلك المكاتب الخاصة .

هكذا من العمل

- تدقيق معاملات الاستهلاك التي ترد من البلديات المختلفة ومطابقتها للمخططات التنظيمية المصدقة .
- الاشراف والمتابعة والتدقيق على الاعمال لمساحية في تطبيق المخططات التنظيمية .
- يقوم رئيس قسم المساحة بزيارة مكاتب المحافظات مرة واحدة على الاقل في الشهر .
- يقوم رئيس قسم المساحة بالكشف لتحديد حدود البلديات والمحاسن القروية .

٥ - قسم الرسم

- يمارس هذا القسم المهام التالية :
- يتولى رئيس قسم الرسم اجراء الرسومات المطلوبة من كافة الاقسام وتوزيعها على الرسامين .
- وضع جدول اسبوعي لاجمال الرسامين وتقديم تقارير اسبوعية بذلك الى مدير التنظيم .
- الاشراف والمراقبة على مستودع الادوات الفنية واللوازم وغيرها .
- الاشراف والمراقبة على مستودع الخرائط وحفظها وترتيبها .
- الاشراف والمراقبة على اعمال الطباعة والعمل على تزويدها بالمواد اللازمة وتأمينها .

تعليمات مراقبة العملة الاجنبية

قرر مجلس ادارة البنك المركزي اجراء التعديلات والاضافات التالية الى تعليمات مراقبة العملة الاجنبية المنشور في الجريدة الرسمية العدد (٢٧٨٤) تاريخ ١٩٧٨/٥/١٥ .

الفصل الرابع - معدل

التعامل بالعملة الاجنبية والاحتفاظ بالارصدة من العملات الاجنبية

- المادة ١٥ - ١ - للبنوك والمؤسسات المالية المرخصة ان تشتري وتبيع العملات الاجنبية وفق احكام هذه التعليمات .
- ب - على البنوك والمؤسسات المالية المرخصة ان تطبق اسعار الشراء والبيع الواردة في نشرة اسعار العملات الاجنبية التي يصدرها البنك المركزي ، عند تعاملها بالعملات الاجنبية مع عملائها .
- ج - يترك للبنوك والمؤسسات المالية المرخصة تحديد اسعار التعامل باوراق النقد الاجنبية واسعار التعامل بالعملات الاجنبية التي لا تشمل عليها نشرة الاسعار الصادرة عن البنك وكذلك اسعار التعامل بالعملات الاجنبية على اساس التسليم الاجل .

- د - ١ - للبنوك والمؤسسات المالية المرخصة ان تشتري اوراق النقد الاجنبية من المقيمين ، شريطة عدم اصدار اية حوالات مصرفية الى الخارج ، مقابل ذلك .
- ٢ - للبنوك والمؤسسات المالية المرخصة ان تباع ما يعادل (٥٠٠٠) دينار من اوراق النقد الاجنبية لكل شخص مفاد للمملكة بالاسعار التي تراها مناسبة ، دون الحصول على موافقة البنك المركزي المسبقة ودون الحاجة لتقديم اية مستندات .
- ٣ - يسمح للبنوك المرخصة بتصدير اوراق النقد الاجنبية الفائضة عن حاجتها الى الخارج مقابل اعادة اوراق نقد اجنبية اخرى او قيود قيمتها في حساباتها مع مراسليها بالخارج شريطة الحصول على تصريح تصدير على النموذج (ع ص ٦) والتفصيل باحكام المادة (١٩) من هذه التعليمات .

د - على البنوك والمؤسسات المالية المرخصة تزويد البنك المركزي في نهاية كل شهر ، بكشف على النموذج (ع ص ١٠ ب) تبين فيه اجمالي حركة تعاملها باوراق النقد الاجنبية .

المادة ١٦ - يجوز للبنوك والمؤسسات المالية المرخصة شراء وبيع العملات الاجنبية على اساس التسليم الاجل ضمن الشروط التالية :-

- أ - ان لا تزيد مدة عقد الشراء او البيع عن سنة واحدة الا اذا كان العقد حالاً لتغطية قيمة عقد خاص بتنفيذ مشروع عام او مشروع صناعي .
- ب - ان تقتصر عمليات الشراء او البيع على عمليات تغطية العقود الخاصة بمطامير المشاريع العامة او المشاريع الصناعية المبرمة مع غير المقيمين ، وعمليات تغطية تسديد اثمان الواردات والصادرات بموجب اعتمادات مستندية او سحبات زمنية او اية وثائق اخرى يوافق عليها البنك المركزي .
- ج - ان يتم الحصول على كفالة مصرفية صادرة عن مصرف خارجي مقبول لا تقل قيمتها عن (١٥٪) من قيمة العقد لضمان تنفيذ اى عقد شراء او بيع عملة اجنبية على اساس التسليم الاجل مع غير مقيم .

د - للبنوك والمؤسسات المالية المرخصة ان تستوفي التأمينات التقيد التي تراها مناسبة على عقود الشراء او البيع على اساس التسليم الاجل .

المادة ١٧ - أ - على البنوك والمؤسسات المالية المرخصة ان تغطي عمليات تعاملها بالعملات الاجنبية على اساس التسليم الاجل بالوسائل المتاحة في سوق المال والعملات الاجنبية والتي يمكن ان تشمل على ما يلي :-

- ١ - ابرام عقود مقابلة لعمليات الشراء والبيع على اساس التسليم الاجل مع بنوك ومؤسسات مالية مرخصة اخرى .
- ٢ - اقراض العملة المحلية او العملات الاجنبية اللازمة للتغطية وشراء وبيع العملات الاجنبية على اساس التسليم الآتي فيما بين البنوك و/او المؤسسات المالية المرخصة لاجراض التغطية .
- ٣ - شراء العملات الاجنبية اللازمة للتغطية من الاشخاص المرخصين من الفئة الاولى .
- ٤ - استعمال موجودات البنك او المؤسسة المالية من العملة المحلية او العملات الاجنبية لتأمين التغطية اللازمة وذلك في حدود السيولة الفائضة شريطة ان لا يؤثر ذلك على قدرة البنك او المؤسسة المالية على منح التسهيلات الائتمانية .

ب - على البنوك والمؤسسات المالية المرخصة تزويد البنك المركزي في نهاية كل شهر بكشف على النموذج المقرر (ع ص ١٨) تبين فيه تفاصيل حركة شراء وبيع العملات الاجنبية على اساس التسليم الاجل .

المادة ١٨ - أ - يسمح للبنوك والمؤسسات المالية المرخصة والاشخاص المرخصين من الفئة الاولى بفتح حسابات بالعملات الاجنبية مع فروعها او مراسليها ويتم تغطية هذه الحسابات واستعمال ارصنتها وفق تعليمات مراقبة العملة الاجنبية .

ب - لا يجوز للبنوك المرخصة الاستمرار في الاحتفاظ بحساب مكشوف مع اى من الفروع او المراسلين في الخارج لمدة تزيد عن اسبوعين الا بموافقة البنك المركزي .

هذه من الأعمال

المادة ١٩ - ١ - يسمح للبنك أو المؤسسة المالية المرخصة بالاحتفاظ بأرصدة من العملات الأجنبية في داخل المملكة أو في خارجها ، ضمن الحدود التالية : -

١ - (٥٠ ٪) من مجموع التزامات البنك الخارجية المبينة في الفقرة (ب) من هذه المادة .

٢ - (٥٠ ٪) من مجموع عقود بيع العملات الأجنبية على أساس التسليم الآجل والتي لا تقابلها عقود شراء مقابلة .

٣ - (١٠٠ ٪) من قيمة عقود بيع العملات الأجنبية على أساس التسليم الآجل العائدة لتنظيم قيمة العقود الخاصة بالمشاريع العامة أو المشاريع الصناعية باستثناء الأرصدة المسموح بالاحتفاظ بها مقابل الاعتمادات المستندية والسحوبات الزمنية المقبولة أو المكفولة العائدة لتلك العقود .

٤ - مجموع أرصدة الحسابات والودائع بالعملات الأجنبية المفتوحة لدى البنك أو المؤسسة المالية وفقا لتعليمات مراقبة العملة الأجنبية .

ب - تشمل الالتزامات الخارجية لأغراض تطبيق أحكام هذه المادة على ما يلي : -

١ - مجموع أرصدة الاعتمادات المستندية العائدة لعمليات الاستيراد والمفتوحة لصالح غير المقيمين في المملكة .

٢ - مجموع قيمة السحوبات لأجل المحررة بعملات أجنبية والعائدة لعمليات الاستيراد والمقبولة والمكفولة من البنك أو المؤسسة المالية .

المادة ٢٠ - ١ - إذا نقص مجموع أرصدة البنك المرخص أو المؤسسة المالية المرخصة من العملات الأجنبية عن الحدود المقررة في المادة (١٩) من هذه التعليمات للبنك أو المؤسسة المالية أن تشتري العملات الأجنبية اللازمة من البنك المركزي أو من شخص مرخص من الفئة الأولى بموافقة البنك المركزي بالنسبة لكل عملة على حدة .

ب - على البنك أو المؤسسة المالية المرخصة التقدم بطلب الشراء في يوم العمل التالي للشراء على النموذج (ع ص ٦) .

ج - على البنك أو المؤسسة المالية ، إذا زادت أرصدتها من العملات الأجنبية عن الحد الأعلى المسموح به بموجب المادة (١٩) من هذه التعليمات بيع المبالغ الزائدة خلال اسبوع واحد من نهاية كل شهر للبنك المركزي أو بنك أو مؤسسة مالية مرخصة .

د - على المؤسسة المالية المرخصة ، إذا زادت أرصدتها من العملات الأجنبية عن الحد الأعلى المسموح به بموجب المادة (١٩) من هذه التعليمات ، التقدم بطلب الشراء في يوم العمل التالي للشراء على النموذج (ع ص ٦) .

هـ - على المؤسسة المالية المرخصة ، إذا زادت أرصدتها من العملات الأجنبية عن الحد الأعلى المسموح به بموجب المادة (١٩) من هذه التعليمات ، التقدم بطلب الشراء في يوم العمل التالي للشراء على النموذج (ع ص ٦) .

و - على المؤسسة المالية المرخصة ، إذا زادت أرصدتها من العملات الأجنبية عن الحد الأعلى المسموح به بموجب المادة (١٩) من هذه التعليمات ، التقدم بطلب الشراء في يوم العمل التالي للشراء على النموذج (ع ص ٦) .

الفصل السابع (مكرر)

الأقراض بالعملات الأجنبية

أولاً: مصادر التمويل بالعملات الأجنبية

المادة ١ - يجوز للبنوك المرخصة والمؤسسات المالية المرخص لها بقبول الودائع ومنح الائتمان أن تمنح وأن تساهم في منح قروض بالعملات الأجنبية في داخل المملكة وفي خارجها بالشروط التالية :

أ - داخل المملكة

أن يتم تمويل هذه القروض من المصادر التالية :

١ - الودائع بالعملات الأجنبية من المقيمين وغير المقيمين بما في ذلك ودائع المصارف والمؤسسات المالية المصرفية المقيمة خارج المملكة .

٢ - القروض الخارجية بالعملات الأجنبية .

ب - خارج المملكة

أن يتم تمويل هذه القروض من المصادر التالية :

١ - ودائع غير المقيمين من غير الأردنيين .

٢ - ودائع المصارف والمؤسسات المالية المصرفية المقيمة خارج المملكة ، بالعملات الأجنبية .

٣ - القروض الخارجية بالعملات الأجنبية .

ثانياً: شروط عامة

المادة ٢ - أن يحصل البنك المرخص أو المؤسسة المالية على موافقة البنك المركزي المسبقة على منح ، أو المساهمة في منح أي قرض إذا زاد مجموع القروض الممنوحة في خارج المملكة عن (٥٠ ٪) من رأسمال البنك المرخص (أو المؤسسة المالية) واحتياطياته .

المادة ٣ - أن يحصل المقرض ، إذا كان مقيماً في المملكة على موافقة مسبقة من البنك المركزي ما لم يكن مؤسسة حكومية أو بنكاً مرخصاً أو مؤسسة مالية مرخص لها بقبول الودائع ومنح الائتمان ، أو ما لم يكن القرض مكفولاً من الحكومة .

المادة ٤ - أن لا يزيد القرض الذي يمنحه البنك المرخص أو المؤسسة المالية أو يساهم في منحه لأي مقرض واحد عن (٢٥ ٪) من رأسمال البنك (أو المؤسسة المالية) واحتياطياته إلا إذا كان المقرض مؤسسة حكومية أو بنكاً مرخصاً أو مؤسسة مالية مرخص لها بقبول الودائع ومنح الائتمان ، أو إذا كان القرض مكفولاً من الحكومة .

المادة ٥ - أن لا يزيد مساهمة البنك المرخص أو المؤسسة المالية في منح أي قرض متعدد أطراف الأقراض عن (١٠ ٪) (عشرة بالمائة) من مبلغ القرض إلا بموافقة البنك المركزي المسبقة ما لم يكن المقرض مؤسسة حكومية في المملكة أو كاه القرض مكفولاً من الحكومة .

هكذا من الأعمال

المادة ٦ - على البنك المرخص (أو المؤسسة المالية) أن تحتفظ بموجودات بالعملات الأجنبية، على شكل حسابات جارية أو تحت الطلب أو ودائع لاجل أو قروض أو أية موجودات أخرى يوافق عليها البنك المركزي، تساوي التزاماتها من الودائع والقروض بتلك العملات، وببنفس العملات.

المادة ٧ - أ - تخضع الودائع بالعملات الأجنبية والقروض الخارجية التي يحصل عليها البنك المرخص (أو المؤسسة المالية) لنسبة السيولة المقررة في أي وقت بموجب أحكام قانون البنك وللأحكام الخاصة بأسلوب احتساب هذه النسبة.

ب - تستثنى هذه الودائع والقروض من التزامات البنك المرخص (أو المؤسسة المالية) لغايات الاحتياطي النقدي الإلزامي.

المادة ٨ - على البنك المرخص (أو المؤسسة المالية) أن يبين أرصدة الحسابات التالية بصورة مفصلة في كشوفات التي تقدم إلى البنك المركزي الأردني :

- أ - القروض بالعملات الأجنبية المقفولة في داخل المملكة.
- ب - القروض بالعملات الأجنبية الممنوحة في خارج المملكة.
- ج - القروض بالعملات الأجنبية من البنوك المرخصة والمؤسسات المالية في المملكة.
- د - القروض بالعملات الأجنبية من المصارف والمؤسسات المصرفية المقيمة خارج المملكة.
- هـ - الودائع بالعملات الأجنبية لحساب البنوك المرخصة والمؤسسات المالية في المملكة.
- و - الودائع بالعملات الأجنبية لحساب مصارف ومؤسسات مصرفية مقيمة خارج المملكة.
- ز - الودائع الأخرى بالعملات الأجنبية.
- ح - الالتزامات غير المنقولة من عقود الاقتراض بالعملات الأجنبية.

الفصل الحادي عشر (مكرر)

الأسهم والسندات

المادة ١ - يسمح للرعايا العرب شراء الأسهم واستاد القرض الصادرة عن الشركات الأردنية المساهمة العامة، والمندرجة أوراقها المالية في قاعة سوق عمان المالي بأية عملة سواء أجنبية أو أردنية.

المادة ٢ - يسمح للرعايا العرب بيع الأسهم واستاد القرض الصادرة عن الشركات الأردنية المساهمة العامة والمندرجة أوراقها المالية في قاعة سوق عمان المالي وتحويل قيمتها إلى الخارج بأية عملة أجنبية دون قيد أو شرط.

المادة ٣ - يسمح للرعايا العرب المساهمة في أسهم أو استاد القرض الصادرة عن الشركات المساهمة أو الحصص في الشركات العادية في المملكة بأية عملة سواء أجنبية أو أردنية.

المادة ٤ - في حالة رغبة الرعايا العرب تحويل قيمة الأسهم أو استاد القرض أو الأرباح أو الفوائد المتحققة لها على طريق بنك مرخص في المملكة، يقدم طلب التحويل على النموذج المقرر عن طريق ذلك البنك على أن يعزى بشهادة من سوق عمان المالي ثبت عملية البيع وقيمة الأسهم أو الاستاد المباعة.

تعليمات البنوك في المناطق الحرة

الفصل الأول

ترخيص البنوك

المادة ١ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

- تعني كلمة (المملكة) المملكة الأردنية الهاشمية .
تعني عبارة (المنطقة الحرة) المنطقة الحرة المؤسسة وفق أحكام قانون مؤسسة المناطق الحرة .
تعني عبارة (البنك المرخص) الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية في المملكة وفقا لأحكام قانون البنك .
تعني عبارة (الأعمال المصرفية) جميع الخدمات المصرفية لا سيما قبول الودائع بالعملات الأجنبية واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بالاقتراض أو أية طريقة أخرى يسمح بها قانون البنك والتعليمات الصادرة بمقتضاه .
تعني كلمة (المجلس) مجلس إدارة البنك المركزي الأردني .

المادة ٢ - أ - يجوز الترخيص بتأسيس بنوك أردنية وبنوك غير أردنية في المنطقة الحرة على أساس تعاملها بالعملات الأجنبية فقط .

ب - يسمح للبنوك الأردنية والبنوك غير الأردنية بفتح فروع لها في المنطقة الحرة لتعامل بمحسابات بالعملة الأجنبية فقط .

المادة ٣ - تكون الأعمال المصرفية التي تقدمها فروع البنوك المرخصة المتواجدة في المنطقة الحرة مستقلة عن أعمال مراكزها الرئيسية والفروع الأخرى العاملة في المملكة .

المادة ٤ - أ - يجب أن لا يقل رأس مال البنك الأردني أو غير الأردني المؤسس في المنطقة الحرة عن (٢٠٠٠.٠٠٠) خمسمائة ألف مليون دينار أردني .

ب - يجب أن لا يقل رأس مال فرع البنك الأردني أو غير الأردني في المنطقة الحرة عن (٥٠٠.٠٠٠) خمسمائة ألف دينار أردني .

ج - على البنك غير الأردني أو فرعه في المنطقة الحرة تحويل رأس ماله بالكامل بالعملة الأجنبية من الخارج .
د - يجوز تحويل رأس مال البنك الأردني أو فرعه من المركز الرئيسي (إن وجد) كليا أو جزئيا بالعملات الأجنبية .

المادة ٥ - على الفرع أن يمارس أعماله خلال ستة أشهر من تاريخ تلبية الموافقة ، والبنك المركزي أما أن يلغي الترخيص ، أو يحدد العمل به لمدة ستة أشهر أخرى .

هكذا من الأعمال